جدول التشريعات والقوانين

الألقاب المختصرة وأرقام التشريعات، وفق ما يناسب، فقد وضعت ضمن هلالين.

قانون سنة 1335 — الذي أتاح للتجار الغرباء شراء وبيع دون ممانعة 209 (1335) 9 Ed. IIIs. Ic.I.

قانون سنة 1621 — المتضمن اللوم الصادر عن البرلمان ضد Sir Francis Mitchell بصفته أن Francis كان نائب الملك في Saint Albane، وهو رئيس وزراء إنكلترا و18 Edward Flood 208 (1621) 1 of Private Acts Jac. Ic.

قانون سنة 1623 — وهو قانون صدر لتصديق حكم قضائي أعطي في المحكمة لإلغاء كتب براءات معينة منحت لِـ (Henry Heron) عن احتكار تمليح، وتجفيف وتعليب الأسماك ضمن منطقة 208 (1623) 21 Jac. Ic. 11 Devon and Cornwell.

قانون سنة 1624 — يتعلق بالاحتكارات والإعفاءات الخاصة بقانون الجزاء والعقوبات الواردة فيه (1624) 21 Jac. I.c. 3.

(1624 statute of Monopolies 49, 108, 206, 207, 208, 209, 210.

قانون سنة 1662 — المتعلق بمنع الاستغلال المتكرر في طباعة كتباً محرضة وتحض على الخيانة والكتب والمنشورات غير المرخصة ولتنظيم الطباعة والمطابع 13 & 14 Car. 11 C. II (1662) 33.

قانون سنة 1690 — المتعلق بتشجيع تقطير البراندي والمشروبات الكحولية الذرة 2 W. & M. C. 9 209 (1690).

قانون سنة 1710 — المتعلق بتشجيع التعلم عن طريق منح نسخ الكتب المطبوعة للمؤلفين ومشترين تلك النسخ.

8 Anne c. 19 (1710) (1710 statute of Anne) 12, 13, 19, 32, 36, 40, 49, 74, 206, 207, 208, 209, 210, 214.

قانون سنة 1735 — المتعلق بتشجيع فنون التصميم، والحفر (زنكوغراف) وحفر المطبوعات التاريخية وغيرها من المطبوعات، عن طريق منح خصائصها للمخترعين و(الزنكوغرافيين) خلال المدة المذكورة في القانون 8 Geo. IIc. 13 (1735) (1735 Engravers' Act) 16, 40, 74.

قانون سنة 1742 — المتعلق بمنح Master of Arts, John Byron الحق الحصري بنشر لمدة معينة من السنين فن وطريقة الكتابة المختصرة (Short hand)، المخزنة من قبله.

15 & 16 Geo. IIc. 23 (1742) 16.

قانون سنة 1787 القانون المتعلق بتشجيع تصميم وطباعة الكتان، القطن، الكاليكو، والموسلين عن طريق منع ملكيتها للمصممين، والطباعين والمالكين لمدة محددة (1787) 27 Geo. III C. 38.

قانون سنة 1789 المتعلق باستمرارية قانون صدر في السنة السابعة والعشرين من حكم جلالته (C. 38) سُمّي قانون لتشجيع فنون التصميم وطباعة الكتان، والأقطان والكاليكو، والموسلين بمنح المصممين والطباعين والمالكين حق التملك لمدة محددة حتى 1 تموز / يوليو 1794 .29 Geo. III C. 19 (1789) 63,

قانون سنة 1794 قانون صدر تعديلاً ولتأييد قانوناً صدر في السنة السابعة والعشرين من الحكم الحالي لجلالته سمّي قانون تشجيع فنون تصميم وطباعة الكتان، الأقطان، الكاليكو، والموسلين عن طريق منح ملكيتها للمصممين والطباعين، والمالكين لمدة محدودة 34 Geo. III. C. 23 (1794) 37, 63.

قانون سنة 1798 قانون يتعلق بتشجيع فن صناعة النماذج والقوالب النصفية للأشخاص وأشياء أخرى ذكرت في القانون 38 Geo. III c. 71 (1798) (1798 Scupture Copyright Act) 17.

قانون سنة 1831 تشريع ألزم طباعي الكتان بطباعة أسمائهم على الكتاب المطبوع من قبلهم 2 (1831) 166 (281) Pp.

قانون سنة 1833 قانون تعديلاً لقوانين الملكية الدرامية الأدبية 3 & 4 Wm. IVc. 15 (1833) (Dramatic Property Act). 117.

قانون سنة 1835 قانون معدلاً يمس بكتب براءات الاختراعات 5 & 6 Wm. IV c 83 (1835 Lord Brougham's Act) 103, 104, 105, 177.

قانون سنة 1837 تشريع يعدل الممارسة المتعلقة بكتب براءات الاختراع للاختراعات. ولرفع مستوى التشجيع للفنون والصناعيين. 104 (315) 3 PP (1837).

قانون سنة 1837 ـ 8 تشريع لرفع مستوى التشجيع للفنون والصناعيين، ولتوفير المنفعة للأفراد عن اختراعاتهم لمدة محددة. 104, 105 1 PP (71) (8 - 1837).

قانون سنة 1838 قانون يوفر للمؤلفين في بعض الحالات منافع قانون حقوق النشر الدولي. 2 & 1 Vict. c. 59 (1838) (1838 International Copyright Act) 114, 115, 116, 117.

قانون سنة 1839 قانون لتمديد حقوق النشر الخاص بتصاميم صناعيي الكاليكو إلى التصميمات. 2 Vict. c. 13 (1839).

(1839 Copyright of Designs Acts) 64, 65, 70.

قانون سنة 1839 لتوفير مالكي تصاميم الأدوات المصنَّفة، حقوق نشر تلك التصاميم لمدة محددة. 2 Vict. C. 17. (1839). Designs Registration Act) 64, 65, 67, 70, 71, 72, 74, 75, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 87, 89, 170.

قانون سنة 1839 لرفع مستوى تشجيع الفنون والتصنيع، وتوفير المنافع للأفراد عن مخترعاتهم لمدة محدودة. (Patterns and Inventions Bill) (1839) 4 PP (31) 104, 105.

قانون سنة 1841 تشريع لتمديد شروط حقوق النشر في التصاميم في المطبوعات على الأقمشة المحاكة والمعلقات الورقية 79, 74 (23 - 13) 2PP (1841).

قانون سنة 1842 — قانون صدر تعديلاً لقانون حقوق النشر 1842 Copyrigth) (1842) 5 & 6 Vict. c. 45 Act) 116 - 117.

قانون سنة 1842 — قانون صدر لتوحيد وتعديل القوانين المتعلقة بحقوق النشر في التصاميم للأدوات التذويقية المصنعة . 1842 Ornamental Designs Act). (1842) 5 & 6 Vict. c. 100 65, 77, 79, 80, 81, 87, 88, 89, 110, 163, 218.

قانون سنة 1843 — قانون يعدّل القوانين المتعلقة بحقوق النشر الخاصة بالتصاميم .6 & 7 Vict. c. 65 (1843) 1843 Utility Designs Act) 65, 77, 79, 88, 89, 90, 91, 92, 110, 170, 188.

قانون سنة 1844 — قانون يعدل القانون المتعلق بقانون حقوق النشر الدولي (1844) 7 & 8 Vict. c. 12 1844 International Copyright Act). 114, 115, 116, 117.

قانون سنة 1850 — قانون يعدل ويمدّد القوانين المتعلقة بحقوق النشر للتصاميم 13 & 14 Vict. c. 104 (1850) 1850 Designs Act) 183.

قانون سنة 1851 — قانون يمدد أحكام قانون التصاميم لسنة 1850 ولتوفير الحماية من السرقة لأشخاص يعرضون مخترعات جديدة في المعارض للأعمال الصناعية لجميع الشعوب لسنة (1851) 14 & 15 Vict. c. 8 (1851).

1851 Protection of Inventions Act). 134.

قانون سنة 1851 — تشريع لتعديل آخر للقانون كتب براءات الاختراعات . 5 PP 91 ;5 PP 63 (502) (612), (1851) 1851 Patents Bill) 134.

قانون سنة 1851 — قانون سمي تسويقاً لتمديد أحكام قانون التصميم لسنة 1850 ولتوفير الحماية من السرقة للأشخاص الذين يعرضون مخترعاتهم الجديدة في معارض الأعمال الصناعية الدولية سنة 1851 2 PP (443) .

1851 Protection of Invention Act). 134.

قانون سنة 1852 — صدر تعديلاً للقانون المتعلق بمنح براءات الاختراعات . 15 & 16 Vict. c. 83 (1852) 1852 Patent Law Amendment Act) 107, 130, 134, 188, 208.

قانون سنة 1852 — قانون صدر تعديلاً لعملية وممارسة أسلوب الاستئناف أمام المحاكم العليا وفق القانون العام (Common Law) أمام ويستمنستر وأمام المحاكم العليا في مقاطعات بالاتين لانكستر ودرحام، (1852) Common Law, (1852) 15 & 16 Vict. c. 76 Procedure Act) 191 1852.

وهو قانون يتيح لجلالتها تطبيق اتفاق مع فرنسا يتعلق بموضوع حقوق النشر، ولتحديد وشرح قانون النشر الدولي، ولشرح القوانين المتعلقة بحقوق النشر في الزنكوغراف .

15 & 16 Vict. c. 12 (1852) 118.

قانون سنة 1858 — صدر معدلاً لقانون صادر في السنة الخامسة والسادسة لحكم جلالتها، توحيداً وتعديلاً للقوانين المتعلقة بالتصميمات للمواضيع التذويقية والمصنعة . 22 & 21 Vict. c. 70 (1858).

1858 Copyright of Designs Amendement Act) 183.

قانون سنة 1860 — تشريع سمّي قانوناً موحداً ومعدلاً القانون الدستوري لإنكلترا وإيرلندا المتعلق بالمخالفات الصادر بصددها أحكام تزوير جزائية .171 (383) 3 PP (No 152)

قانون سنة 1861 معدّلاً القانون المتعلق بحقوق النشر الخاصة بأعمال الفنون الجميلة. 1 PP 519 184.

قانون سنة 1862 صدر معدلاً للقانون المتعلق بحقوق النشر في أعمال الفنون الجميلة، ولمعالجة موضوع لجنة التزوير بإنتاج وبيع تلك الأعمال المزورة. 25 & 26 Vict. c. 68 (1862).

(1862 Fine Art Copyright Act) 127, 163, 184.

قانون سنة 1862 صدر معدّلاً للقانون المتعلق بوضع علامات مزوَّرة على البضائع. 25 & 26 Vict. c. 88 (1862).

(1862 Merchandise Marks Act) 168, 170.

تشريع سنة 1862 تعديلاً للقانون المتعلق بحقوق النشر الخاصة بالفنون الجميلة 1 PP 485 184.

تشريع سنة 1862 يتعلق بتعديل القانون الخاص بتقليد وتزوير استعمالات ومصادرة العلامات التجارية، والتوفير لمالكي العلامات التجارية في بعض الحالات منفعة الحماية الدولية. 5 PP (267) 166 (1862).

قانون سنة 1863 لمنع العروضات الكاذبة، مثل منح الجوائز والشهادات الصادرة عن لجنة المعارض لسنة 1851 و1862، 26 & 27 Vict. c. 119 (1863) 166.

قانون سنة 1873 لتأسيس المحكمة العليا ولأهداف أخرى تتعلّق بتحسين أداء المحاكم في إنكلترا ولتخويل تحويل الأحكام إلى محكمة الاستئناف الخاصة بصلاحيات المحاكم العليا ذات الاختصاص القضائي، الأحكام الصادرة عن اللجان الملكية PC 36 & 37 Vict. c. 66 (1873).

(1873 Judicature Act). 191.

قانون يوجد سجل العلامات التجارية 38 & 39 Vict. c. 91.

(1875) (1875 Trade Marks Act) 190.

قانون سنة 1881 موحداً ومعدلاً القانون المتعلق بحقوق النشر.

قانون سنة 1883 معدلاً وموحّداً القانون المتعلق ببراءات الاختراعات، وتسجيل التصميمات والعلامات التجارية

46 & 47 Vict. c. 57 (1883) (1883 Patents, Designs and Trade Marks Act). 162, 183, 188, 189.

قانون سنة 1883 قواعد التصميمات لسنة 1883: تقرير صادر عن المراقب العام للبراءات والتصاميم والعلامات التجارية

C 4040 (1884) 28 PP 33 (1883 Design Rules) 189.

تشريع معدلاً وموحداً القانون المتعلق بحقوق النشر 9 PP 231 (393) 181.

قانون سنة 1899 معدلاً وموحداً القانون المتعلق بالعلامات التجارية.

7 PP 349 (287) 162.

قانون سنة 1905 العلامات التجارية Edw. VII C. 15 (1905) 162.

قانون سنة 1907 للبراءات والتصاميم 7 Edw VII c. 29 (1907) 162, 181.

قانون سنة 1907 التقرير الخامس والعشرون الصادر عن المراقب العام للبراءات، والتصاميم والعلامات التجارية لسنة 1907 (1907 Design rules) (1908) 25 PP, 13, 181.

تشريع 1910 معدلاً وموحداً القانون الخاص بحقوق النشر.

(1910) PP Bill No 282. 128, 136.

قواعد حقوق النشر 1911 1&2 Geo V. c. 46 (1911) 128, 129, 135, 136, 137, 165, 212.

قواعد التصاميم 1912 التقرير الثلاثون للمراقب العام للبراءات والتصاميم والعلامات التجارية لسنة 1912 (1913) PP 38.

(61) 17 (1912 Designs Rules) 181.

تمهيد

يبدو، حتى الآن، أن قانون حماية الملكية الأدبية ما زال في أزمة، محاصر بوجود ممارسات الثورة التقنية الرقمية، digital ومحاصر بالمبادئ الأخلاقية التي أوجدتها براءات الابتكار لنباتات أو حيوانات معدَّلة وعلى وشك أن (تحاط) تحاصر بحسابات أساسية، يبدو، على الأقل في عيون البعض، أن قانون حماية الملكية المعاصر يواجه عدداً من التحديات، وهو بعبارة بسيطة غير مؤهل للتعامل معها. بينما في وجوه عدة يمكن إعادة ذلك إلى القلق المعني بالتعقيد والمتعلق بالتغيير الذي تحكَّم بالتحليل القانوني في هذه الناحية، فإن تلك الآراء تختلف عن بعضها في أنها غالباً تقوم على اعتقاد أن التحولات الأخيرة أدَّت إلى سلسلة من المسائل للقانون ليست فريدة من نوعها وحسب، بل كذلك لا يمكن الإجابة عنها. ضمن هذا النطاق العام يوجد كذلك شعور بأن الماضي يرى بشكل متزايد، أن لا علاقة له بالموضوع، بينما المفاهيم القانونية والأفكار والنظم الأساسية، التي سوف تشكِّل قانون الملكية الأدبية، والتي اعتبرت مناسبة، أصبحت الآن قديمة وانقضى عليها الزمن.

جون بري بارلو John Perry Barlow الناشط في علوم الكومبيوتر، حافظ على نمط هذا الأسلوب من الحجج عندما تكلَّم عمّا يعتبر «الأحجية الكبرى» التي أوجدها موضوع الملكية الرقمية بقوله: «إن قانون الملكية الأدبية لا يمكن ترقيعه أو إعادة تركيبه أو تحديده ليشمل نطاق التعابير الرقمية digitised

expression. . . سنحتاج إلى تطوير مجموعة من الأساليب الجديدة التي تناسب مجموعة الأوضاع الجديدة هذه». [1] جزئياً فإن هذا الكتاب قد تم تأليفه خلافاً لهذا النوع من الفكر. وبتعبير أكثر دقة فإن العمل قام على أساس أن الماضي والحاضر هما مرتبطان ببعضهما البعض بشكل وثيق، فإننا نعتقد أن نواحي عدة من قانون الملكية الأدبية يمكن فهمها فقط من خلال منظور الماضي. فضلاً عن ذلك، فإن حماية القانون للملكية الرقمية digitised property وموصلات الجينات recombinant DNA قد أوجدت عدداً من الصعوبات الحقيقية لها، التي غالبها يعتبر متفرداً وجديداً حول وصف العلاقة الضمنية بين قانون الملكية الأدبية، والمحيط الجديد الذي وجد نفسه فيه أن في استطاعته، لا سيما إذا وضع في سياقه التاريخي، ما يمكن اعتباره كأمثلة على القانون الذي يعالج سلسلة من المشاكل المستمرة التي اشتبك فيها لسنوات عدة. لا يهم مقدار الإغراء الذي تبدو عليه سعة الالتماس أو الطلب لنظام رقمي أو هيكلي organic سيكون مستقبلاً، لأن المفاهيم المتنازع حولها واللغة التي توضع فيها هذه المناقشات، يحكمها الماضي، حتى أكثر الحسابات تطرفاً تبقى مدينة للتقاليد التي تحاول الهروب منها. والمفارقة، بقدر إهمال الماضي، تزداد سيطرة هذا الماضي على المستقبل.

بينما التفكير في قانون حماية الملكية الأدبية في نطاق هذه الشروط يستدعي عدداً من الاحتمالات، فقد ألزمنا أنفسنا في بحث موضوعين متلازمين. الاهتمام الأول هو طبيعة الملكية الأدبية في القانون. وبعبارة أكثر دقة فقد ركزنا على المسائل التي جابهت القانون بمنح وضع الملكية

---

(1) J. Barlow, Selling Wine without bottle: The Economy of mind on the global Netin (ed.) P. Ludlow, High noon on the Electronic Frontier. Conceptual issues in cyber space (Cambridge, Mass: MIT Press, 1996, 10).

يضيف، بأن المحامين يستمرون كما لو أنه يمكن تطبيق بطريقة ما القوانين القديمة، سواء بتوسيع نصوصها بشكل بشع أو عن طريق القوة. إنهم مخطئون. (ibid.).

للموضوعات الأدبية، وبالتالي، للأساليب المختلفة التي لجأ إليها القانون في محاولة حل تلك المشاكل. والاهتمام الثاني، كان هدفنا توضيح السبب في أن قانون الملكية الأدبية جاء الآن ليأخذ وضعه المعتاد. وفي دراسة هذين الموضوعين فقد وضعنا أنفسنا ضمن نطاق القانون البريطاني من خلال سنة 1760 إلى 1911؛ باعتبار أن سنة 1760 كان المؤشر الأعلى حول مناقشات الملكية الأدبية وسنة 1911 كانت السنة التي قننت فيها قانون الملكية الأدبية في بريطانيا.

وقبل الخوض في هذين الموضوعين بتفصيل أكثر، لا بد من أخذ بعض النقاط بالاعتبار. الأول هو اهتمامنا الأساسي كان موضوع الملكية الأدبية. خلافاً لكثير من الأعمال الماضية الكثيرة في هذا النطاق التي اهتمت بعلاقة الملكية الأدبية بحقول أخرى، مثل تأثير قانون تسجيل العلامات الفارقة على تطور التقنية، أو العلاقة بين الملكية الأدبية والتأليف، كان تركيزنا الأساسي على قانون الملكية الأدبية. تركيزنا هذا يجب أن لا يفسر وكأننا نقترح أن النطاق الذي يطبق فيه القانون غير مهم أو أننا نعتقد أن الحكم القضائي له الأسبقية على أشكال القانون. بل، للتأكيد أن اهتمامنا الأساسي هو ما يمكن تسميته بمبدأ قانون الملكية الأدبية، أكثر من سعينا، مثلاً، إلى ما قد يمكن لرجال الاقتصاد أو الفلاسفة السياسيين إفادتنا به عن قانون الملكية الأدبية.

والناحية الثانية، التي يتوجب تأكيدها، هي أن مناقشاتنا تستند على الاعتقاد أنه خلال المرحلة الوسطى من القرن التاسع عشر، حدث تطور مهم في القانون منح حقوق الملكية للعمل الفكري (لاستعمال التعبير الذي استخدم في وصف ما يسمى الآن بقانون الملكية الأدبية). وأكثر دقة فإننا نورد أنه بينما بشكل مرحلي، وغير منهجي أو مخطط، وفي بعض الأحيان بشكل غير كامل، ظهر في سنة 1850 أو حوله، قانون الملكية الأدبية كقانون منفصل في نطاق مميز من القوانين، بشكل كامل بمنطقه الخاص ومفرداته. ولإظهار هذا التطور،

فقد وجدنا أنه من الضرورة بمكان التمييز بين ما أسميناه قانون الملكية الأدبية «ما قبل الحداثة» والقانون «الحديث» بينما نعتبر أن هذا التمييز هو إلى حدٍّ ما مصطنع، على أي حال فإننا نعتقد أنه يقدم أساساً مفيداً للبحث وفهم قانون الملكية الأدبية. بقيامنا بهذا العمل، فإننا لا نوحي بأن القانون الحديث بأي معنى، هو أحسن من قانون «ما قبل الحداثة» كما لا نوحي بأن آثاراً من قانون ما قبل الحداثة لا توجد في قوانين الأيام الحاضرة. كما أننا لا نوحي أنه في وقت معين خلال القرن التاسع عشر كان هنالك تغيير مفاجئ غير قابل للتغيير حدد بشكل بيِّن الانتقال من فترة إلى أخرى. وفي الواقع، فقد لجأنا إلى هذه المفاهيم كأسلوب لوصف طرق مختلفة ترقى إلى أساليب مختلفة من التفكير حول وعن التعامل المتعلق بالملكية الأدبية. وعلى ذلك، آخذين بعين الاعتبار الوضع المهم لمفهومي القانون «ما قبل الحداثة» والقانون الحديث وما يلعبه هذين التعبيرين في هذا العمل، سيكون من المفيد في البداية تحديد ما اتخذناه ليكون من خصائص وصف لكل من الفترتين التاريخيتين.

من أهم هذه النقاط للتمييز بين القانون الحديث وقانون ما قبل الحداثة، هو في شروط طريقة وضع القانون. بينما في يومنا الراهن، فإن شكل القانون يؤخذ عالمياً تقريباً كما هو، حيث إن كل موضوع من قانون الملكية الأدبية يقسم لأجزاء تتعلق بالعلامات الفارقة، التصميم، العلامات التجارية، حقوق النشر، والحقوق المتعلقة بها، بينما في قانون ما قبل الحداثة، لم يكن ثمة اتفاق واضح حول كيفية ترتيب مواضيع القانون، ولم تسر طريقة واحدة في التفكير حول أسلوب الصياغة. بينما في الواقع، كان هنالك مجموعة من الأساليب المتصارعة ولمقاييسنا في زماننا الحديث، وكانت هناك صياغة أجنبية دخيلة. ومن الواضح كذلك أنه حتى سنة 1850، لم يكن ثمة قانون للنشر، أو العلامات الفارقة، أو التعاليم، أو العلامات التجارية، وبطبيعة الحال لم يوجد قانون الملكية الأدبية. وفي أحسن الأحوال كان ثمة اتفاق بأن القانون أقرَّ ومنح

حقوق الملكية للعمل الفكري، بالرغم من أن طبيعة هذا التصنيف القانوني ذاته لم تكن أكيدة.

إن القانون الحديث كذلك يختلف عن قانون ما قبل الحداثة، في الشروط الشكلية المعنية التي اتخذها. وأكثر تحديداً، فإن قانون ما قبل الحداثة، الذي أوجد الحماية لأشياء كطباعة النماذج على منسوجات القطن والموسلين والكتان، كان محدداً بالموضوع ويحتاج إلى التحريك والمباشرة. بمعنى أنه كان يميل إلى الاستجابة لمشاكل محددة عندما وحينما تعرض أمام القانون. وبالمقارنة، فإن قانون الملكية الأدبية يميل إلى التجريد وبشكل مباشر. سيما، أن قانون ما قبل الحداثة كان مصاغاً بشكل سلبي استجابة للمحيط الذي يطبق فيه القانون، أما في صياغة التشريعات الحديثة، فإن القانون لم يهتم في المواضيع التي ينظمها فحسب، بل كان يهتم في الأساليب التي يتخذها القانون في تطبيق أحكامه.

هناك نقطة أخرى من الاختلاف بين النظامين وهي في شروط حماية الموضوع الذي نحن بصدده، وبين المقاربة المتبناة بموجب القانون حول الموضوع ذاته. واحد من الوجوه الملاحظة عن قانون ما قبل الحداثة، كان اهتمامه في العمل الفكري أو العمل الخلاق المتضمن في الموضوع المحمي ذاته. فضلاً عن ذلك، فإن قانون حماية الملكية الفكرية في ما يتعلق بتأثيره على الشكل القانوني الذي وصل إليه في النهاية وكذلك بالنسبة لأسلوب واستمرارية ونطاق الحقوق الشرعية ذات الصلة التي تقررت، فإن العمل الفكري لعب دوراً أساسياً في اتجاهات عدة من قانون حماية الملكية الفردية. بالرغم من الدور الظاهر الذي لعبه العمل الخلاق (المبدع) في قانون الملكية الأدبية لما قبل الحداثة، فإن الاتجاه الذي اتخذه القانون في شكله الظاهر، غيَّر قصده عن العمل المتضمَّن في الموضوع المحمي، للتركيز أكثر على الموضوع المعني ذاته. بمعنى، أنه بدلاً من التركيز، مثلاً، على العمل الذي قد يتضمنه كتاب

ما، الأمر الذي كان يعتبر لب الموضوع في الملكية الأدبية، فإن قانون الملكية الأدبية الحديث، اهتم أكثر بالموضوع باعتباره وحدة موضوعية مغلقة بالنظر لما لهذا الكتاب من تأثير على الجمهور القارئ والاقتصاد وإلى ما هنالك.

إن التعريف النهائي للملكية الأدبية انعكس في التعديلات التي جرت في شروط مقاربة الموضوع، التي يتبناها القانون عند التعامل مع الموضوع المحمي ذاته. بينما قانون ما قبل الحداثة استخدم لغة ومفاهيم وأسئلة تتعلق بعلم القانون الكلاسيكي، فإن قانون حماية الملكية الأدبية الحديث استخدم مصادر علم الاقتصاد ونظرية بأن النفع الأعم لأكبر عدد من الأشخاص يتوجب اعتباره الأساس في تقرير العمل. وأكثر تحديداً، بينما كان قانون ما قبل الحداثة يتميز بالمناقشة الميتافيزيقية حول طبيعة الملكية الأدبية، مثل اهتمامه بكيفية جوهر الموضوع المحمي وتعريفه، بينما عند إنهاء مناقشة موضوع الملكية الأدبية، فإن قانون حماية الملكية الأدبية الحديث ألغى كل اهتمام بهذه الناحية من التفكير والتعامل مع الموضوع المعني بالحماية.

واستطراداً هنالك نقطة هامة التي تميِّز القانون الحديث من مقابلة قانون ما قبل الحداثة، وتتعلق بالدور الذي يقوم به التسجيل في كلا النظامين. بينما التسجيل للملكية الأدبية وجد منذ زمن طويل في قانون الملكية الأدبية. على أي حال هنالك فروقات هامة بين الأنظمة المستعملة في قانون ما قبل الحداثة والقانون الحديث، سيما في شروط الإجراءات التي يتطلب أداؤها. بشكل خاص، إن قانون ما قبل الحداثة كان الإثبات بشكل عام أمراً يتعلق بالتصرف الخاص ولكن القانون في شكله الحديث، فإن الإثبات وتنظيمه أصبح بشكل عام موضوعاً يخص المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، بينما في كل من قانون ما قبل الحداثة أو القانون الجديد فإن شكل التسجيل لعب دوراً هاماً في توصيف الملكية الأدبية، وبموجب أحكام القانون الجديد، التي اعتمدت بشكل متزايد على توصيف الموضوع المحمي ذاته بدلاً من الموضوع نفسه، فإن التسجيل أخذ دوراً هاماً آخر لا سيما في إدارة وتعيين نطاق حدود الملكية الأدبية.

مشاكل الملكية الأدبية

بالرغم من الدور المركزي الذي لعبه الموضوع الذي نحن بصدده، وهو قانون الملكية الأدبية، فإن ما قصدنا الإشارة إليه في قولنا الملكية المعنوية، فقد كان من الملاحظ أن اهتماماً قليلاً بذل حول هذا الموضوع. وإحدى النقاط المثيرة للانتباه التي برزت من خلال بحثنا في موضوع قانون الملكية الأدبية كان دورها البارز الذي لعبته في مختلف المجالات. فبالإضافة إلى إبراز الأثر الذي خلفه مفهوم الملكية المعنوية على قانون الملكية الأدبية، فقد أعطينا اهتماماً خاصاً للطريقة التي يمنح بموجبها القانون «وضع الملكية» property status للمواضيع الأدبية وللمشاكل التي نشأت عنها. فإننا نبدأ تحليلنا عن الملكية الأدبية بالتركيز على النقاش الذي جرى في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر حول وضع القانون العام الدائم للملكية الفكرية، مبتدئين بالتمييز الذي وضع بين العمل الفكري والعمل الجسماني، فإننا نورد المشاكل التي عُرِّفَت من قبل المتنافسين حول الملكية الفكرية في القانون والتي منحت «وضع الملكية» للمواضيع الفكرية بالإضافة إلى بعض الحلول المقترحة من قبل مؤيدي مبدأ الملكية الفكرية. بينما في نهاية الجدل حول قانون الملكية الفكرية لَمَسَ المشرعون أنهم توصلوا إلى حل مريح، بشكل لا سابقة له، بمنح وضع الملكية للأمور الفكرية. بالرغم من ذلك فإن مشاكل من النوع الذي عرِّف من قبل خصوم الملكية الفكرية ما زالت مستمرة في مجابهة القانون. وبالفعل، فكثير من المشاكل التي أوضحها Barlow بارلو في ما يتعلق بالملكية الرقمية digitised property والمشابهة للمشاكل التي أُثيرت بصدد الملكية الفكرية في القرن الثامن عشر، يمكن ملاحظة أنها تشكِّل جزءاً من عملية التطور حين حاول القانون منح «وضع الملكية» للأمور الفكرية.

فبينما كثير من المشاكل تجابه القانون في محاولته إضفاء صفة الملكية للأشياء المعنوية تبقى مستمرة؛ لكن هذا لا يعني أن تلك المشاكل لم تغير مع

الزمن كما لا تعني بأن الطريقة التي تصدى القانون لمجابهتها استمرت كما هي. ومن الجدير بالذكر أن الأنظمة العامة لتسجيل الملكية الأدبية التي نشأت في ظل قانون القرن التاسع عشر أضحت المنبر الهام الذي من خلاله جرت تسوية المشاكل التي نشأت عن الملكية الفكرية. لا سيما، أن أساليب التسجيل تطلبت من أصحاب الطلبات إيداع ما يمثل ابتكاراتهم creations بدلاً من تقديم الابتكارات بحد ذاتها، (كما كان الحال سابقاً)، فكان عبء تعيين المالك وحدود ملكيته قد تم حلهما بطريقة بيروقراطية. ومن الأهمية بمكان، فإن هذه التغييرات التي عزّزت إقفال باب البحث حول الملكية الأدبية وإخماد مجال الإبداع في القانون، أتاحت للقانون تجنب المهمة الصعبة في ضرورة تعريف جوهر الملكية المشمولة بالحماية (المحماة).

شكل القانون

بالإضافة إلى البحث عن طبيعة قانون الملكية الأدبية، فقد عمدنا إلى شرح شكل قانون الملكية الأدبية كتصنيف قانوني. بعملنا هذا أملنا أن نوفر أجوبة عن السؤال: ما السبب أن القانون الذي جاء ليعطي حقوق الملكية للعمل الفكري، جرت تجزئته إلى فئات: العلامات الفارقة، حقوق النشر، حقوق التصميم والعلامات التجارية؟

وبما أننا في صدد شرح شكل قانون الملكية الأدبية، فإننا نعارض أولئك الذين يقدمون قانون الملكية الأدبية وكأنه كان منذ الأزل مميزاً وموجوداً، رغم ظهوره وتطوره وظهوره تدريجياً. نحن بالفعل، من القائلين بأن قانون الملكية الأدبية لم يظهر مستقلاً وبنطاقٍ منفصل عن القانون حتى سنة 1850 أو حول هذه السنة. قبل ذلك لم يكن القانون غير منظم وحسب، وواسع وغير محدد، بل كان ثمة طرق عدة متضاربة كان القانون من خلالها يمنح حق الملكية للعمل الفكري وفق بنوده. وعلى هذا النحو كان يمكن للقانون أن يتخذ اتجاهات مختلفة. بينما كان الهيكل التنظيمي لقانون ما قبل الحداثة يتصف بميوعة

أحكامه وعدم وضوحها، فإن سنة 1850 أو حولها، فإن ما يعرف اليوم من شكل التصنيفات المختلفة في القانون قد أصبحت مُقرَّة ومقبولة، كأسلوب وحيد يمكن صياغة القانون وفقه.

في شرحنا شكل قانون الملكية الأدبية، فقد رددنا على أولئك الذين يرون القانون كانعكاس لنظام طبيعي أو تبنوا وضعه الفلسفي الخاص. وأكثر دقة، فإن هدفنا عند تأليف هذا الكتاب كان إزالة الغموض والتشابك من تاريخ شروط قانون الملكية الأدبية، ونزع صفته المحلية، ولإثبات أن ما يعتبر من بعض المسلمات أو أمراً طبيعياً، كان بالفعل، نتيجة ظروف معقدة ومتغيرة، وممارسة وعادات[2]. كما نأمل كذلك، إثباته في النطاق القضائي، كالملكية الفكرية لا يمكن تعريفها كأسلوب مخطط له محكوم بقانون طبيعي من الإجراءات، والمبادئ أو المستويات. كما لا يمكن إلاَّ في الحالة القصوى من العامية، والأدنى من المستوى، يمكن شرحها وفق شروط الجدل الاقتصادي، ونظرية حق المؤلف الشخصي، أو في ضوء أحكام القانون الطبيعي كما نأمل أن نقاوم الإغراء السهل في اللجوء إلى نظرية غموض القانون.

في هذا السياق من الأحداث، فالفلاسفة، والمؤتمرات الدولية، ومبادئ القانون، بالإضافة إلى مناقشات القانون الطبيعي، قد وضعت جانباً خارج سياق بحثنا. وبدلاً من ذلك، فقد وضعت إلى جانب المواضِع مثل عملية مفاوضات المعاهدات المتعددة الأطراف، إيجاد وممارسة القواعد الموضوعة لتنظيم طريقة صياغة مواصفات العلامات الفارقة، وخلفيات قانون الملكية الأدبية التي تنم عنه، وذلك لتشكيل هذا المزيج من العوامل التي تعمد إلى شرح شكل قانون الملكية الأدبية.

---

(2) كما قال Barthes، لا يوجد شيء طبيعي في كل مكان، لا شيء سوى التاريخي في كل مكان.

R. Barthes, Ronald Barthes (tr. R. Howard) London McMillan, (1977), 139.